**التطبيق01: مدخل الى أصول النحو**

**التطبيق02: علاقة أصول النحو بأصول الفقه**

يقول ابن الأنباري " أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله. وفائدته التمويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل؛ فان المخلد الى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب " (الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة «

**يستفاد من تعريف ابن الأنباري ما يلي:**

1. **التمييز بين: أصول النحو (أدلة النحو) والفروع (المسائل الجزئية)**

**أ. أصول النحو (أدلة النحو) بمعنى:**

- أدلة النحو التي انبنت عليها قواعد النحو والتي يستند إليها النحوي للبرهنة على الأحكام النحوية إما إثباتا واقرارا أو نفيا وبطلانا، وهذه الأدلة أربعة (السماع، القياس، الاجماع، استصحاب الحال
- المصادر والمنابع الأساسية، التي يستنبط منها الحكم النحوي، وتبنى عليها المسائل والتفريعات أو هو معرفة الأحكام النحوية العملية بأدلتها التفصيلية.

فأصول النحو علم استدلالي يبحث في كيفية استنباط الأحكام، والأدلة التي تعضدها، فهو منهج للكشف عن الأدلة

**ب. وفروع النحو وفصوله (قواعد النحو و أبو ابه):**

- **يقصد بالفروع:** المسائل والقواعد النحوية الجزئية والاحكام التفصيلية التي ندرسها في كتب النحو المعتادة. أي هي الثمرة الناتجة عن استخدام وإعمال " الأصول" السابقة، ومن أمثلة الفروع: أن "الفاعل والمبتدأ والخبر مرفوع "و"المفعول به والحال والتمييز منصوب و "المبتدأ والخبر يتطابقان...، وسميت فروعاً لأنها لم تأتِ من فراغ، بل تفرعت عن الأصول "كالسماع" (سمعنا العرب يرفعون الفاعل) فقالو:
  - ليس كل ما يتمناه **المرءُ** يدركه تجري **الرياحُ** بِما لا تَشتَهي **السُفُنُ**
  - مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ **السَّيْلُ** مِنْ عَلِ
  - "إِذَا جَاءَ **نَصْرُ** اللَّهِ وَالْفَتْحُ"، " ظهر **الحقُ** وزهق **الباطلُ** "

وعن "القياس" (قسنا فاعلاً لم نسمعه على فاعل سمعناه). مثال: الفاعل الذي "سمعناه" (الأصل): نحن سمعنا العرب يقولون" :جاءَ الرجلُ"، وأكل زيدٌ " قضَتِ الأَيّامُ بَينَ**أَهْلِها** " من هذه الأمثلة المسموعة، استنبط النحاة "قاعدة كلية "وهي: (كلُّ من قام بالفعل فهو فاعل وحكمه الرفع).

الفاعل الذي "لم نسمعه" (الفرع): لنفترض أننا نتحدث عن اختراع حديث أو اسم أعجمي لم يعرفه العرب، مثل "الروبوت" أو الميكانكي". فتقول: أصلحَ الروبوتُ العطلَ." أو "أصلح الميكانكي السيارة " " دمرت القنبلة المنزل "، فالجملة (أصلح الروبوتُ/ أصلح الميكنكي) لم يسمعها سيبويه ولا الخليل بن أحمد، لأن "الروبوت والميكانكي" لم يكن موجوداً. لكننا قسنا كلمة (الروبوتُ) وهي "فاعل لم نسمعه عن العرب"، على كلمة (الرجلُ) في "جاء الرجلُ" وهي "فاعل سمعناه."

بما أن "الرجل" جاء مرفوعاً لأنه فاعل، إذن "الروبوت" يجب أن يكون مرفوعاً لنفس العلة.

- **يقصد بالفصول:** (الأبواب والتقسيمات) أي التبويب الفني للمسائل، أو الطريقة التي تُجمع بها الفروع المتشابهة في باب واحد لتسهيل دراستها، مثل: فصل المعرب والمبني: التمييز بين ما يتغير آخره وما يلزم حالة واحدة، فصل النكرة والمعرفة: تقسيم الأسماء من حيث التعيين، فصل الأفعال: تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر وأحكام بناء كل منها وإعرابه، فصل الجمل: دراسة الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها.

**2. العلاقة بين علم النحو وعلم أصول النحو**

يُمكن توضيح العلاقة بين عِلم النّحو وعِلم أصول النحو، من خلال معرفة الأمور التي يبحث فيها كلّ واحدٍ منهما، فعِلم النّحو هو العِلم الذي يتناول القواعد والمسائل والمقاييس التي تمّ استنباطها من الكلام العربيّ الفصيح كما عرّفه ابن السّرّاج حين قال بأنّه العِلم الذي استخرجه المُتقدِّمون بناءً على دراستهم لكلام العرب،

والنحو هو انتحاءُ سَمْتِ كلام العرب في تصرّفه من إعرابٍ وغيره: كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحق مَن ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإذا شذ بعضهم رد به إليها "

أمّا عِلم أصول النحو فهو العِلم الذي يبحث في الأدلّة النّحويّة الإجمالية وكيفية الاستدلال بها لاستخراج القواعد والأحكام النّحوية، وهذا يعني أن لكل قاعدة وحكما نحويا ودليلا، وهذا يوضح نوع العلاقة بين العلمين وأنها علاقة مبنيّة على التّكامل، فحتّى يتمّ وضع القواعد والأحكام المتّبعة في علم النحو يلزم إسنادها إلى أدلّة أصوليّة تم وفقها بناء عِلم النّحو العربيّ بفروعه وفصوله، فعلم أصول النحو هو المعيار والميزان الذي يقوم عليه علم النحو

## 3. العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه

تأثر النحاة في وضع أصولهم النحوية بأصول الفقه وانتقوا المادة المنهجية في التقنين والتأصيل من بيئة الفقهاء، ويمكن القول بأنه ما من علم من العلوم الإسلامية ترك من الأثر في التراث النحوي ما تركه علم

أصول الفقه، فهذا الأخير هو المورد الذي استقى منه النحويون أصولهم الكلية وطوال قرون ثلاثة ظل يؤثر في جوانب عديدة من التفكير النحوي

والتشابه الكبير بينهما يكمن في منهج الاستدلال على القضايا النحوية والفقهية، إذ القضية النحوية تحتاج إلى حكم ودليل، كما أن القضية الفقهية تحتاج إلى حكم ودليل

مظاهر تأثير الفقه وأصوله في النحو العربي وأصوله:

**أ. التأثير في المنهج:**

ونعني بالمنهج طريقة عرض المادة والاستدلال عليها، فالنحاة تأثروا في عرض المادة النحوية والاستدلال لها بطريقة علماء الفقه في عرضهم المادة الفقهية، والأصول التي اعتمدها النحاة في الاستدلال مماثلة إلى حد كبير لأصول الفقهاء، فالنص الشرعي الذي يستدل به الفقيه على الحكم ويقدمه على الاجتهاد، يتمثل في الكتاب أو السنة أو الأثر المروي عن الصحابة رضي الله عنهم ولا يجوز الاجتهاد مع وجود النص" فمنهج الفقهاء قائم على تقديم النصوص في الاستدلال على الاجتهاد.

ومثل هذا المنهج اعتمده النحاة، فإننا نجدهم قد قدموا السماع، وبحثوا في التأصيل للقواعد النحوية اعتمادا على النصوص المسموعة والمنقولة عن العرب، ورتبوا حجية النصوص المسموعة من حيث الاستدلال بها على النحو الآتي: النص القرآني الحديث النبوي وكلام العرب شعرا ونثرا، وكل كلام فصيح نقل عن العرب زمن الاحتجاج اعتبره النحاة نصا لا يجوز الاجتهاد معه، وبهذا يكون المنهج موحدا بين العلمين.

**ب. التأثير في الاستدلال**

نجد في هذا النوع من التأثير كلاً من النحاة والفقهاء استعملوا أدلة مشتركة فقد استخدم الفقهاء أدلة شرعية مسموعة ومنقولة ومنها القرآن والسنة النبوية، ثم استخدموا الإجماع للاجتهاد في قضية معينة من طرف الفقهاء والعلماء ثم القياس لما يرد فيه نص شرعي، وتفرع عن القياس أدلة عقلية أخرى كاستصحاب **الحال** والاستحسان، والسبر والتقسيم، ومفهوم الخطاب والاستدلال بالأولى ونحو ذلك من الأدلة المقررة في أصول الفقه

وقد تابع النحاة الفقهاء في أخذهم لهذه الأدلة العقلية كما التزم النحاة بها في الاستدلال على الفروع النحوية والقواعد الكلية في النحو العربي متمسكين بأدلة علماء أصول الفقه، فهم الذين سبقوا النحاة في وضع هذه الأدلة وبينوا عمليا منهج وطريقة الاستدلال بها على الأحكام، وبهم اقتدى النحاة فاعتنقوا مذهبهم، وساروا على طريقة أدلتهم.

ولقد كان من الطبيعي أن يختلف النحاة في الأخذ بهذه الأصول والأدلة العقلية ويقع التفاوت بينهم في الاستدلال كما تفاوت الفقهاء قبلهم فينشأ الخلاف ، فنرى منهج نحاة البصرة يقوم على تحكيم المقاييس

والأدلة العقلية، والاعتداد بالعقل في الظواهر اللغوية، وقد أدى بهم الاستدلال بالعقل إلى كثرة التأويل والتقدير، بينما نجد نحاة الكوفة يعتمدون في أدلتهم على السماع ويتوسعون فيه ويقللون من القياس، ومنهجهم الاستدلالي بعيد عن التأويل والتقدير، وقد نتج عن الاختلاف في مدى العمل بالأدلة خلاف في الأحكام النحوية بين المذهبين المشهورين في النحو العربي، وهما مذهب البصريين ومذهب الكوفيين

وهكذا احتكم النحاة لمناهج الفقهاء وعلماء أصول الفقه في اتباع منهجهم وأدلتهم أصولا وفروعا كما بينا، وكان النحاة يلتمسون منهج الاستدلال العقلي من بيئة الفقهاء، ولم يتوقف الأمر عند أخذ المنهج والدليل، بل تطور بعد ذلك ليأخذ النحاة مصطلحات الفقهاء.

**ج ـ التأثير في المصطلح:**

استعمل النحاة مصطلحات الفقهاء وخاصة المصطلحات التي تدل على الاستدلال والأحكام فقد استعملوا مصطلح العلة، ومصطلح الحكم ومصطلح الجواز ومصطلح النسخ، ونحو ذلك من المصطلحات التي نراها مشتركة اليوم بين علم النحو وعلم الفقه وأصوله، وحتى يتضح لنا التأثر نعقد مقارنة بين بعض المصطلحات المشتركة في العلمين وهي كما يلي:

- ✓ **مصطلح التعليق:** جعل الشيء مُعَلّقا بِشَيْء آخر. وَمِنْه تَعْلِيق الطلاق عند الفقهاء، وامرأة معلقة أي ليست متزوجة ولاهي بالمطلقة، وبهذا المعنى ورد المصطلح في القرآن الكريم عند قوله تعالى: ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا قال المفسرون في بيان معنى التعلق أي لا هي مطلقة ولا ذات زوج، تشبيه بالشيء المعلق من شيء، لأنه لا على الأرض استقر ولا على ما علق عليه انحمل فيتوسط بين الأمرين، واستعمل الفقهاء مصطلح التعليق أيضا في ربط حصول مضمون جُملة بحصول مضمون جملة أخرى، وذلك كقوله إن دخلت الدار فأنت طالق، وسماه الفقهاء الطلاق المعلق على شرط واستعملوه في باب اليمين أيضا ويسمى اليمين المعلقة.

وأما عند النحاة "فالتعليق" بحث يتعلق بظن وأخواتها وهو ترك عملها لفظا لا محلا لوجود مانع (معلق)، أي تتوقف عن نصب المفعولين لفظا، لكن تظل الجملة التي تليه في محل نصب سادة مسد مفعوليه .

وذلك إذا وقع أحد هذه الأفعال قبل شيء له الصدارة كأن يقع قبل "ما" النافية، في نحو قولنا: " ظننت ما زيدٌ قائمٌ"، أو قبل لام الابتداء في نحو قولنا " علمت لزيدٌ كريمٌ « أو الاستفهام مثل "علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو؟" أو "علمتُ أيهم أفضلُ"، وسمي عند النحاة تعليقا تشبيها للفعل بالمرأة المعلقة التي ليست متزوجة ولا مطلقة؛ فالفعل المعلّق لا هو عامل في اللفظ (كالنصب المباشر) ولا هو مهمل تماماً (لأن له أثراً في المحل).

- ✓ **مصطلح النسخ:** هو عند علماء أصول الفقه يعني إبطال العمل بالحكم الشرعي بدليل متأخر عنه، أو هو رفع الشارع حكما بخطاب متأخر عنه، ومعناه زوال الحكم الأول بدليل جديد استجد بعد العمل بالحكم الأول. وعند عودتنا للمصادر النحوية نجد هذا المصطلح في كتب النحو يطلق ويراد به معنى متقارب إلى حد كبير من المعنى الذي أطلقه الفقهاء من حيث إبطال الحكم وزواله، ففي باب النواسخ الداخلة على الجملة

الاسمية المتكونة من المبتدأ والخبر كالجملة الاسمية في مثل قولنا: " العامل أمين ". تتكون من اسمين مرفوعين، يسمى الأول: مبتدأ، ويسمى الثاني: خبراً كما هو معروف في النحو، فإذا دخل عليها ناسخ بطل هذا الحكم إعرابا وتركيبا في الجملة وتصبح الجملة " كان العاملُ امينا" فيصير المبتدأ اسم "كان" مرفوعاً وليس له الصدارة الآن، ويصير خبر المبتدأ خبر كان منصوباً. ويسمى: خبرها" ونقول: ظننت العامل أميناً فيصير المبتدأ والخبر مفعولين منصوبين للفعل: "ظننت" وليس للمبتدأ الصدارة. وتسمى الكلمات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتغير اسمهما وحركة إعرابهما ومكان المبتدأ: "النواسخ"، أو: نواسخ الابتداء؛ لأنها تحدث نسخاً، أي تغييراً"، وهذه العملية النحوية إنما هي نسخ الحكم النحوي الأول الثابت في الجملة الاسمية قبل دخول الناسخ، فدلالة هدا المصطلح متشابهة جدا عند كل من النحاة والفقهاء

**د. التأثير في طريقة التأليف والتصنيف:**

تأثر علماء النحو العربي في طريقة تأليف وجمع المادة النحوية بطريقة علماء الفقه وأصوله، سواء في الفروع أو الأصول ففي كتب أصول النحو نرى ابن الأنباري يضع كتابه لمع الأدلة في أصول النحو ويرتب فيه طرق الاستدلال ويعرض فيه أدلة النحو على طريقة علماء أصول الفقه، ويصرح في كتاب الأنصاف أنه رتب مادته على طريقة المسائل الخلافية عند الفقهاء ذلك أنه لما كثرت مسائل الخلاف في النحو خاصة بين المذهبين المشهورين أراد جمع وترتيب هذه المسائل الخلافية في مصنفات نحوية تبين المسائل وتوضح منهج الاستدلال كما هو معروف عند الفقهاء وقد صرح ابن الأنباري في مقدمة كتاب الإنصاف مبينا أثر العمل بالاستدلال الفقهي على فروع النحو قائلا: " وبعد، فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين المشتغلين علي بعلم العربية.. سألوني أن ألخص لهم كتابًا لطيفًا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة؛ ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب."

**4. فائدة علم أصول النحو:**

تكمن فائدة علم أصول النحو في أن الإحاطة بها تجعل عقل الدارس متفتحا عالما بأصول بناء الحكم النحوي، ومن ثمة ترفعه تلك المعرفة من حضيض التقليد الأعمى وقبول كل الأحكام التي يتلقاها -وإن كانت متناقضة-إلى الإمعان فيها والترجيح بينها وقبول الصحيح منها استنادا إلى أدلتها

1. فهم منهجية تقعيد اللغة وكيف استنبط العلماء القاعدة بناءً على أدلة النحو الأربعة (السماع، القياس، الإجماع، واستصحاب الحال)
2. الاستدلال الصحيح: تدريب الطالب على كيفية الاستدلال من هذه المصادر لبناء القاعدة النحوية وفهمها، وكشف أسرار التراكيب اللغوية.
3. تمييز الصحيح من الخطأ: إقدار الطالب على تمييز الصحيح من الخطأ في الأحكام النحوية، والتمييز بين ما يتفق مع قواعد اللغة وما يختلف معها.

4. فهم علل الأحكام: الوصول إلى فهم عميق لعلل الأحكام النحوية وأسباب الاختلاف فيها بين المدارس النحوية المختلفة، بدلًا من مجرد حفظ القواعد.
5. التعامل مع المراجع: تطوير مهارة البحث في أمهات الكتب والكتب المتخصصة والتعامل مع النصوص والشواهد اللغوية، مثل القرآن والنصوص الشعرية والنثرية.
6. رفع مستوى الطالب والارتقاء به من مرحلة التقليد إلى مرحلة الاستبصار والنظر في الأدلة والحجج،

# التطبيق03: موقف العلماء من المدونة قديما

يقول ابن الأنباري معرفا السماع: " وأما النقل فهو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"

يظهر من تعريف ابن الانباري للسماع الذي يمثل "مدونة لغوية" باصطلاح المحدثين أنه يلخص المنهج العلمي الذي اتبعه علماء اللغة العرب في بناء "المدونة اللغوية". ويظهر أيضا موقفهم منها، وهذا المنهج والموقف يتلخص في مجموعة من النقاط التي سنذكرها بعد أن نعرف أولا ماهية المدونة، فما هي المقصود بالمدونة اللغوية؟ وما هو موقف العلماء منها الذي يمكن أن نستشفه من تعريف ابن الأنباري؟

**أولا: تعريف المدونة:**

- المدونة اللغوية مصطلح مستحدث في اللسانيات الغربية، وهي في أبسط تعريفاتها تحيل على عينة لغوية يعتمد عليها الباحث في الوصف العلمي للغات

- ويعرفها عبد الرحمان الحاج صالح بقوله: هي عبارة عن مسموع مسجّل، يتكون من كلام تكلم به بعض من يمثل اللغة المراد وصفها ". وفي هذا التعريف الأخير يلاحظ تركيز عبد الرحمان الحاج صالح على المسموع أي السماع في تعريفه للمدونة

- ويعرفها عبد الرحمان الحاج صالح بقوله: هي عبارة عن مسموع مسجّل، يتكون من كلام تكلم به بعض من يمثل اللغة المراد وصفها ".

يظهر في التعريف الأخير لعبد الرحمان الحاج صالح أنه ركز على المسموع (السماع) في تعريفه للمدونة

واللغويون القدامى يتفقون على أن نصوص السماع ـ أي ما يشكل ما يسمى المدونة اللغوية التراثية باصطلاح المحدثين ـ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بشرط الفصاحة، وعليه جاء ترتيبها بحسب أعلاها فصاحة على النحو الآتي: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا،

**ثانيا: موقف العلماء من المدونة انطلاقا من تعريف ابن الانباري**

1. **قول ابن الانباري: "الكلام العربي الفصيح"** : يعكس موقف التشدد والانتقائية لدى العلماء القدامى في اختبار محتوى المدونة، ومصادرها (روافد المادة اللغوية) وشرط العروبة والفصاحة (الاصطفاء اللغوي) فيها، فالمدونة لابد أن تحوي كلاما عربيا فصيحا، فيخرج بذلك كل كلام أعجمي يمكن أن يكون قد دخل العربية بتأثير الأعاجم، فلم يدون العلماء كل ما سمعوه عن العرب، بل قيدوا الأخذ بالمسموع من كلامهم بضابطي الزمان والمكان؛ وحددوا رقعة الفصاحة للمتكلم العربي زمانا ومكانا.

- **ضابط الزمن**: لقد وضع اللغويين القدماء حدودا زمنية للغة التي يصح الاحتجاج بها؛ فالعرب "الذين يوثق بعربيتهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري، وأهل البادية إلى نهاية القرن

الرابع" ففي سياق الاستشهاد بالشعر مثلا يقف علماء اللغة عند حدود الشعر الإسلامي (حوالي 150 ه)، ويعد إبراهيم بن هرمة (ت 150) آخر شاعر يستشهد به، ولا يحتج بمن جاء بعده، وسمي هذا التحديد الزماني بعصور الاحتجاج وعليه اعتمد معيارا أساسيا خاصة في نقد المادة الشعرية المنقولة عن الشعراء، وبه قسم النحاة الشعراء إلى طبقات:

- **الطبقة الأولى طبقة الجاهليين:** وهم الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام كامرئ القيس والنابغة الذبياني زهير بن أبي سلمى، طرفة بن العبد، عنتر بن شداد وغيرهم.
- **الطبقة الثانية: المخضرمين:** وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام ومنهم لبيد بن ربيعة، وحسان بن ثابت.
- **الطبقة الثالثة:** طبقة الإسلاميين وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهلية كجرير والفرزدق
- **الطبقة الرابعة:** طبقة المولدين: ويقال لهم المحدثون وهم من أتوا بعدهم مثل بشار بن برد، وأبي نواس.

وقد اتفق علماء العربية ووقع منهم شبه إجماع على جواز الاستشهاد بكلام وأشعار الطبقتين الأولى والثانية، واختلفوا في الثالثة وأجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين، وعلى هذا كان آخر من يحتج بكلامه هو إبراهيم ابن هرمة

- **ضابط المكان :** هو عبارة عن تحديد قائمة بأسماء القبائل العربية التي يحتج بكلامها ، والضابط في تحديد القبيلة هو عامل البداوة والحضارة ، فكلما كانت القبيلة العربية متوغلة في البداوة قاطنة الصحراء بعيدة عن أهل المدن والحواضر ، كان الاعتماد على كلامها أكثر ، واعتبار لغتها الأفصح ، وكلما كانت القبيلة العربية متحضرة أو مجاورة للأمم المتحضرة كان كلامها محل شك وريبة عند النحاة ، فلا يعول على كلامها ولا يحتج بشعر أبنائها، وأول من روى لنا قائمة بأسماء القبائل العربية مرتبة حسب درجة الفصاحة وقوة الاحتجاج هو الفرابي في كتابه الألفاظ والحروف، وأثبتها السيوطي في المزهر وهذه القبائل هي:

- أخذ وأُحتج بكلام قريش لأنهم كانوا يمثلون الفصاحة في أعلى درجاتها، وأجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عما في النفس
- أخذ وأُحتج بكلام قبيلة قيس وتميم وأسد، وهؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ومعظم اللغة وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف.
- أخذ واحتج بكلام قبيلة هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم

فالمدونة اللغوية لم تكن وعاءً لكل اللهجات، بل اقتصرت على ما وافق "سليقة" القبائل التي لم تخالط الأعاجم. وهذا يعكس موقفاً انتقائياً يهدف للحفاظ على نموذج لغوي مثالي.

2. **قوله "المنقول بالنقل الصحيح" يظهر فيه موقف التثبت والمنهج النقدي (العدالة والضبط)**

ويوضح أن اللغة عند العلماء كانت تُعامَل معاملة "الحديث النبوي" من حيث الرواية. فلا يُقبل أي نص لغوي إلا عبر سند متصل ورواة ثقات، وهذا يعكس موقفاً صارماً في "التحري" لضمان عدم دخول اللحن أو التحريف إلى المدونة.

وسلامة المنقول مهمة يتقاسم مسؤوليتها شخصان؛ الأول: هو العربي الفصيح وهو المسموع عنه، أو المورد، الذي تثبت صحة النقل عنه بخضوعه لمعياري الزمان والمكان، والثاني هو اللغوي أو الراوي، وهو السامع، أو الباحث الذي يتكفل بعملية جمع المادة اللغوية

وتثبت صحة النقل عن اللغوي متى استوفى شروطا علمية وجسدية متّفَق عليها بين جمهور اللغويين أهمها الصدق والأمانة، وسلامة الحواس لاسيما حاستا السمع والنطق، والقدرة على تحمل مشاق الترحال، والمعرفة بمنازل العرب وأنسابهم، وما إلى ذلك، ومتى استوفى الراوي هاته الشروط إطْمُئن إلى سلامة المادة اللغوية التي ينقلها؛ "إذ لا يجوز أبدا أن يضيف اللغوي أي شيء ليس منه-المسموع- فأي نص أو عبارة سُمِعت من أهل اللغة يجب على اللغوي أن يدّونها كما وردت عند أهل اللغة، وهم هنا فصحاء العرب وحدهم؛ لأنهم هم وحدهم يتكلمون بالعربية الفصيحة...وتمثيل مسموعهم للّغة العربية لا شوبة فيه

3. **قوله "الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة: يعكس** المعيار الإحصائي (الاطراد والشذوذ): لدى العلماء ويتجلى هنا موقف العلماء تجاه المدونة اللغوية في كونهم لم يتعاملوا مع نصوصها ككتلة واحدة متساوية القيمة، بل أخضعوها لعملية فرز دقيق تظهر في قوله: "الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة". وهذا المعيار هو أهم ركيزة في بناء القاعدة النحوية:

- لكثرة (الاطراد): هي شرط القبول للاحتجاج والقياس؛ فما ورد كثيراً في المدونة هو الذي يُبنى عليه القانون النحوي.
- القلة (الشذوذ) النص يشير ضمناً إلى أن موقف العلماء تجاه المدونة كان حذراً من "النادر"، فاستبعدوا "الشاذ" من أن يكون أصلاً يُقاس عليه، حتى وإن كان صحيح النقل

**موقف العلماء القدامى من المدونة اللغوية التي يمثلها (القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره)**

1. **القراءات القرآنية:** اختلف موقف النحاة في الأخذ بالقراءات القرآنية، فمنهم من أخذ بالقراءات كمصدر أساسي للاحتجاج كالكوفيين، بينما توقف بعضهم (خاصة البصريين) في الاحتجاج بالقراءات التي تخالف أقيستهم النظرية، وكانوا يحاولون تأويلها أو تضعيفها.

2. **الاحتجاج بالحديث النبوي:** شهد موقفاً متبايناً، حيث رفضه بعضهم بحجة جواز رواية الحديث بالمعنى وتأثره بالأعاجم، بينما قبله آخرون بضوابط.هي:

- صحة السند وضبطه :يُشترط في الحديث أن يكون ثابتاً عن النبي ﷺ من حيث الرواية، مع التركيز على اتصاله وعدالة رواته وضبطهم كما هو مقرر في علوم الحديث.

- الرواية باللفظ لا بالمعنى :هذا هو الشرط الأهم عند المانعين (كأبي حيان وابن الضائع)؛ حيث يرى هؤلاء أن معظم الأحاديث رويت بالمعنى، مما يفتح الباب لدخول لحن الرواة أو تصرفهم في الألفاظ، وهو ما لا يصلح للتقعيد النحوي.

- الأحاديث التي قُصد بها بيان الفصاحة :يجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها لمقصود خاص، مثل جوامع الكلم، والأمثال النبوية، والأحاديث التي سيقت لبيان حكم لغوي أو فصاحة معينة.

- موافقة القياس النحوي :يميل بعض النحاة إلى قبول الحديث إذا كان موافقاً للقواعد المقررة أو القياس اللغوي العام، بينما يرفضون ما انفرد به الحديث إذا خالف المشهور من كلام العرب خشية أن يكون من تصرف الرواة.

- التواتر أو الشهرة :يرى فريق أن الأحاديث المتواترة أو المشهورة التي تناقلتها الكافة بلفظ واحد هي الأولى بالاحتجاج لقوة ثبوت لفظها.

3. **الشعروالنثر:** اعتمدوا على الشعر كوثيقة أولى للنحو واللغة، وكانوا يفضلون النثر والشعر الذي ثبتت نسبته للعرب الأقحاح.

# التطبيق03: موقف العلماء من المدونة اللغوية حديثا

يقول الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح في كتابه " السماع اللغوي العلمي عند العرب:

" يحتاج مفهوم المدونة الذي تصوره البنويون إلى نظر ومناقشة. فلا بد من أن نقول بالنسبة إلى اللغوي العربي القديم بأنه لم يفكر في يوم من الأيام أن يعتمد في وصفه للغة العربية على مدونة مغلقة، تدون مرة واحدة ونهائية حتى يتفادى كما يرجوه البنويون المحدثون، ما يمكن أن يحدثه هو نفسه من الكلام الذي يوافق مذهبه اللغوي ويمزجه بكلام غيره ممن سمع منهم». فهذا الاهتمام بالموضوعية هو في حد ذاته محمود جدا إلا أن الحل الذي يقترحونه لضمانها وهو إغلاق المدونة هو شئ غريب عنهم ظهر مع هؤلاء البنويين في زماننا فقط. فما كانوا يدونونه منذ أول سماع يبقى طوال السنين مفتوحا ونعني بذلك ما سبق لنا أن قلنا بأن أي لغوي في ذلك الزمان ( زمان التدوين كان يمكنه أن يسمع من فصحاء العرب في أي وقت شاء وان يروي من شيوخه ومما سمعه منهم. فسماع هذا اللغوي لا ينحصر فيما سمعه هو ودونه بنفسه مباشرة من فصحاء العرب - وكان يمكن أن يكتفي به في نظر البنويين - بل يتألف من جميع المعطيات اللغوية التي وصلت إليه إلى حد ذلك الوقت. ويكون هذا الذي تجمع من سماعه وسماع غيره طول حياته مجموعة مكتملة من النصوص مهما كان إلا أن هذا المسموع يبقى عند هذا اللغوي مفتوحا في كل وقت ما دام يشتغل بالبحث في اللغة العربية.

والواقع أن اهتمام العلماء القدامى كان منصبا دائما على توسيع دائرة معرفتهم بالعربية طوال العصور التي حصل فيها السماع وعلى هذا أضافوا إلى ما كان عندهم كل المعطيات التي لم تسمع بعد إلى غاية زمانهم وزد على ذلك اهتمامهم العظيم في التأكد من صحة ما وصل إليهم والوقت الطويل جدا الذي كانوا يقضونه في التحقيق للمعطيات فلا نبالغ إذا قلنا أن جل أعمالهم في السماع كان ينحصر في تفقدهم في عين المكان أو عند الثقات من العلماء الاستعمال الحقيقي لعدد كبير من ضروب الكلام وعن مدى شيوعه عند أكبر عدد ممكن من العرب الموثوق بعربيتهم كما رأينا فيما سبق. وكان التحقيق لا يختص بصحة الخبر أو الرواية بل يتناول أيضا - وبكثرة - أقوال العلماء ومذاهبهم العلمية. فمجموع هذه النصوص المحققة التي قضى في جمعها وتحقيقها العلماء الأولون والتحقيق للشعر دام إلى عصر أبي سعيد السكري المتوفى في (275) بمثل ما يعادل المدونة اللغوية الحديثة من حيث هي نصوص تمثل بكيفية موضوعية اللغة المراد وصفها فقط.

ويمكن أن يقول قائل: إذا كان الأمر كذلك فبأي شئ كان العلماء العرب المتحرون يعصمون أنفسهم من الأهواء والسلوك غير العلمي كإدخال النصوص التي تناسب أهواءهم ومذاهبهم اللغوية والسكوت عما يعارضهم في ذلك ؟ فإننا رأيناهم بالفعل يبحثون دائما عن معطيات جديدة. أفلم تكن في نيتهم هذه الرغبة في الانتصار لمذهبهم خاصة ودحض حجج الخصوم بذلك؟.

يمكن أن نقول في الإجابة أنه ليس من الغريب أن يحاول اللغوي الدفاع عن مذهبه بالبحث عن المزيد من الحجج المسموعة من الفصحاء وقد يكون العكس هو الغريب. كما أن اللجوء إلى المدونة المغلقة ( مع وجود الفصحاء) لتفادي الذاتية في التحري اللغوي هو أيضا فكرة غريبة. نعم قد وجد منهم وهم عدد قليل جدا - بعض أهل الكوفة خاصة كانوا يباهون بما وجدوه من غريب العبارات والاستهتار بالغريب من الشعر أو الكلام المنثور فيضيفون إلى المسموع ما لم يقع عليه إجماع في ثبوته وحصل العكس عند المبرد وهو الرد البات لكل مسموع لا يوافق مذهبه. والحق أن هذا لم يحصل بتاتا عند الأكثرية الساحقة من العلماء وخاصة عند سيبويه وشيوخه وسيرد على المبرد العلماء في ذلك رداً شديداً كما سنراه ."

**يظهر من النص موقف عبد الرحمان الحاج صالح ـ وهو أحد علماء اللسانيات المحدثين ـ من المدونة اللغوية التراثية كالآتي:**

1. **رفض "النمذجة الغربية" على المدونة التراثية:** يرفض الكاتب بوضوح محاكمة اللغويين العرب بمعايير البنيوية الحديثة .هو يرى أن "إغلاق المدونة" ليس شرطاً للموضوعية، بل هو "شيء غريب" دخيل على البيئة العلمية العربية التي كانت قائمة على المشافهة والاتصال. ويرى صاحب النص أن المدونة اللغوية العربية **مدونة دينامكية** تنمو وتتسع باستمرار طالما أن السماع من الفصحاء ممكن، و يظهر الفرق بين المدونة المغلقة والمفتوحة من خلال النص كالتالي:

✓ **المدونة المغلقة:** هي التي اعتمدتها البنوية الحديثة (مثل مدرسة دي سوسير أو بلومفيلد)، وتتميز بـ:

- الإغلاق الزمني والمكاني: فهي عبارة عن عينة لغوية (روايات كاتب معين، أو تسجيلات لسنة محددة) مختارة جمعت في حقبة زمنية" محددة، جعلت في وعاء واحد، ثم "يغلق" البحث عليها ويمنع دخول أي عناصر لغوية جديدة (نص جديد) بعد ذلك، وكأن اللغة توقفت عن النبض عند تلك الحقبة
- **عبارة "دونت مرة واحدة ونهائية":** تشير إلى رغبة البنويين في جعل المدونة حجة قائمة بذاتها؛ أي أن الباحث لا يحتاج للعودة إلى الواقع أو "السماع" مرة أخرى، بل يكتفي بما هو "مدون" أمامه فقط
- يرى صاحب النص أن البنويين لجأوا لهذا "الإغلاق" كشرط من شروط تحقق الموضوعية، خوفاً من أن يُدخل الباحث رأيه الشخصي أو "هواه" في الدراسة. فهم يظنون أن حصر المادة اللغوية في "صندوق مغلق" يضمن النزاهة، بينما يراها صاحب النص "شيئاً غريباً" يحد من سعة المعرفة اللغوية

✓ **المدونة المفتوحة:** عينة لغوية جمعت في حقب زمنية مختلفة وأمكنة مختلفة، وتتميز بـ:

- الديناميكية والنمو: فهي لم تنتهي ولم تتوقف عند حد زمنى ومكاني محدد؛ بل كان اللغوي كلما سمع "شاهدًا" جديدًا من أعرابي فصيح أو عثر على بيت شعر موثوق، أضافه إلى رصيده.
- الاستمرارية: التدوين والسماع بقيا عملية مستمرة طالما أن "عصر الاحتجاج" لم ينتهِ.
- الشمولية: لم تكتفي بما يسمعه العالم بنفسه، بل تمتد لتشمل كل ما وصل إليه من الثقات (تراكم معرفي).

2. **تمجيد "الانفتاح" مقابل "الإغلاق** :"صاحب النص يرى أن "المدونة المفتوحة "عند العرب كانت علامة نضج وقوة، وليست فوضى. فالسماع المستمر والتصحيح الدائم هما اللذان ضمنوا "الاستعمال الحقيقي" للغة، بينما المدونة المغلقة (عند البنيويين) هي مجرد اجتزاء للواقع.
3. **الدفاع عن "نزاهة الجماعة"** : الكاتب يتخذ موقفاً دفاعياً صلباً ضد من يتهم اللغويين العرب باتباع الأهواء، فهو يرى أن "النظام الجماعي "(تراكم المسموع عند سيبويه ومن قبله ومن بعده) هو صمام أمان ذاتي جعل من الخطأ الفردي (مثل مذهب المبرد أو غريب الكوفيين) مجرد استثناء لا يقدح في عدالة المنهج الكلي.
4. **إعادة تعريف الموضوعية:** صاحب النص يرى أن الموضوعية العربية تحققت بـ"التحقيق والتحري الميداني "(تفقدهم في عين المكان)، وهي موضوعية أرقى في نظره من موضوعية البنيويين التي تعتمد على اعتزال الواقع والاكتفاء بنصوص مدونة سلفاً.

باختصار :صاحب النص يرى أن العرب أسسوا "مدونة لغوية" بالمعنى الحديث لكن بآليات أكثر حيوية ومرونة وأشد تثبتاً من الآليات البنيوية الجامد

**ومن خلال نص عبد الرحمان الحاج صالح يمكن استخلاص ملامح التو افق والتفوق بين المدونة العربية التر اثية والمدونات الحديثة، وهذه الملامح هي:**

**أ) ـ اتصاف المدونة اللغوية التر اثية بصفة العلمية:** تتحقق في السماع اللغوي صفة العلمية من جوانب، أهمها: اتباع اللغويين منهجا موحدا في جمع اللغة، كان معياره الأساس ثبوت الفصاحة عن الناطقين بها، وكذا تحقق الصفة العلمية في المنقول، وهي إمكانية التحقق من صحته ميدانيا لاعتماده مبدأ المشافهة، ولعل هذا من "الصفة الأساسية لكل منقول في أي علم من العلوم عند العلماء المحدثين، وعند علمائنا القدامي وهو إمكانية التحقيق لصحة ما ينقل " ؛ (1) فدليل السماع يكمن في استطاعة أي باحث أن يشاهد ما شاهده أحد الباحثين قبله والسماع مشاهدة وذلك عام ينطبق على كل العلوم، وهو معمول به في زماننا فيما يخص التجارب في الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا وغيرها من العلوم . 2(

ولعل صفة العلمية تظهر في تشدّد اللغويين في الشروط العلمية لراوي اللغة؛ إذ هو السبيل الرئيس لنقلها، لا سيما الصدق والأمانة، والتثبت في سند الرواة بما يضمن التعاصر في ثبوت النقل، بما يكفل سلامة المادة اللغوية المجموعة، كما لا يجوز للغوي التصرف في المادة اللغوية بزيادة أو نقصان، وهذا شرط العلوم كلها.

**ب) ـ اتصافها بالموضوعية:** يعد السماع اللغوي عملاً موضوعيًا بامتياز، ولعل أهم ملامح اتصافه بالموضوعية، نذكر:

- تصوّر اللغويين العرب الواضح للمعيار اللغوي الذي عزموا على وصفه وتدوينه ، وكذا كيفية التعرف على الناطقين بهذا المعيار، فحددوا مرجعه وهو اللسان الذي نزل به القرآن وما تكلم به فصحاء العرب، والمقياس الذي اعتمدوا عليه في ذلك هو الفصاحة التي قيدوها بضوابط الزمان والمكان لضمان تمييز الكلام الصحيح من الذي مسته اللحن.
- الاعتماد أساسا على مبدأ السمع المشافهة، على نحو ما سنفصل فيه تاليا.
- الاعتماد على كثرة المستعملين للعبارة الواحدة لا المستعمل الواحد، بما يكفل التنوع والتكرار الذي هو أساس تحقق الحالة اللغوية.

**ج) ـ الاعتماد على الجانب المنطوق والاستعمالي للغة العربية:** تهتم المدونات اللغوية برصد الجانب الاستعمالي من اللغة المراد وصفها من حيث كونها لغة حيّة، ولعل هذا ما يتوافق ومنهج السماع اللغوي؛ إذ هو في الأصل يقوم على مبدأ المشافهة، أي الأخذ المباشر للمادة اللغوية من أفواه الناطقين .ولم يكن اللغويين يعتمدون أبدا على الصحف المدونة قبل عصر المشافهة كمصدر تستقى منه المادة اللغوية؛ فقد كان محظورًا على العلماء الاعتماد على وثائق مكتوبة غير محققة علميا، يختلط فيها الصحيح والزائف، وهذا أبعد ما يكون عن العلم في كل زمان ومكان

**د) ـ الخضوع لضو ابط الزمان والمكان:** من شروط المدونة اللغوية الحديثة - وكذا مقتضيات المنهج الوصفي عموما - أن تخضع المدونة لزمان ومكان معين، وقد عرفنا أن السماع اللغوي العربي كان خاضعا لهذين

المعيارين، وإن كانا قد انتقدا من حيث الاتساع فيهما، وعرضنا ردود الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح على ذلك، وتعليله له

# التطبيق05: قواعد الاحتجاج

**نص: "أصول الاحتجاج في اللسان العربي"**

" إنّ مدارَ الاحتجاجِ عند النحاةِ الأوائلِ قامَ على 'السماع 'الموثوق، فلم يلتفتوا لكلِّ نطقٍ، بل اشترطوا في المحتجِّ به أن يكونَ خالصَ العروبةِ، لم تشُبْ لسانَهُ عجمةٌ ولا لحن. لذا حصروا زمن الاحتجاجِ في عصرِ الفصاحة، الذي ينتهي بمنتصفِ القرنِ الثاني للهجرةِ في الحواضر، وبدايةِ القرنِ الرابعِ في البوادي.

ولم يتوقف الاحتجاجُ عند حدودِ الزمان، بل تجاوزه إلى 'جغرافيا اللسان'؛ فاختاروا قبائلَ قيسٍ وتميمٍ وأسدٍ وهذيل، وابتعدوا عن الأطرافِ التي جاورت الأعاجم. فالقاعدةُ في الاحتجاجِ النحويِّ هي 'الاطراد'؛ أي ما جاءَ على سَنَنِ العربِ الغالب، وما شذَّ عن ذلك حُفظَ ولم يُقس عليه. وبذلك صارَ القرآنُ الكريمُ في القمة، يليه كلامُ العربِ منظومِهِ ومنثورِهِ، ليكونَ هذا 'النصُّ المسموع' هو الحجةَ التي يُقاسُ عليها، والميزانَ الذي تُضبطُ بهِ ألسنةُ الخلق".

**تحليل النص**

1. **المدخل المفاهيمي (تحديد المصطلحات):**

**أ) ـ الاحتجاج لغة :**الاحتجاج مصدر الفعل احتجّ، ومعناه: الاتيان بالحجة، يقال: احتج بالشيء: آتخذه حجةً، احتج بكذا: استند إليه آتخذه حجة له وعذرا...، واحتج عليه: أقام الحجة والبرهان عليه

**ب) ـ الاحتجاج اصطلاحا:** فهو إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة

واحتاج العرب إلى الاحتجاج لما خافوا على سلامة اللغة من لحن الأعاجم، فجاء وضع قواعد اللغة العربية استجابةً لضرورة ملحة؛ وهي حماية اللغة من الانحراف الذي سببه الاختلاط بالأعاجم. فقد استشعر أهل العلم هذا الخطر فشرعوا في تأسيس علوم النحو واللغة، معززين كل قاعدة بالبراهين والنصوص النقلية الصحيحة.

2. **قواعد الاحتجاج من خلال النص:**

**أ) ـ قاعدة السماع (النقل الموثوق)**

هي الركيزة الأولى، وتعني الاعتماد على "النص المسموع" كمصدر لاستنباط الأحكام. ويشترط النص في هذا السماع خلوص العروبة: أي أن يكون المسموع المُحتج به من كلام العرب، فخرج بذلك ما سُمع عن غير العرب من الأعاجم الذين دخلوا في الإسلام، فلا يحتج بكلامهم لانتفاء شرط العروبة والفصاحة فيه، ويحدد النص بعد ذلك الإطار الزمني والمكاني لعصور الاحتجاج (الفصاحة) كقاعدة ثانية فيحددهما كالتالي:

**ب) ـ قاعدة التحديد الزماني (عصر الفصاحة):**

حصر الاحتجاج في فترة زمنية معينة لضمان نقاء اللغة: وتبدأ من العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني للهجرة في البوادي والحواضر معا، أي 178سنة قبل الإسلام و178سنة بعد الإسلام، ويضم هذا التحديد العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام والعصر الأموي حتى بداية العصر العباسي، وأما بعد منتصف القرن الثاني للهجرة فاستمر الأخذ عن أهل البوادي وتوقف الاحتجاج بلغة أهل الحضر لما مسها من لحن الأعاجم بكثرة مخالطتهم للعرب، وهذا يعكس خوف النحاة من "فساد السليقة "وظهور "اللحن"

**ج) ـ قاعدة التحديد المكاني (جغرافيا اللسان):**

لم يُقبل السماع من كل العرب، بل تم اختيار قبائل معينة: فذكر النص بعض القبائل المُحتج بالمسموع منها كشرط من شروط صحة الاحتجاج، وهي القبائل التي تقع في أواسط شبه الجزيرة العربية ممثلة في قبيلة: قيسٍ وتميمٍ وأسدٍ وهذيل، وهي القبائل التي قصّر البصريون احتجاجهم بها في حين احتج الكوفيون بلغة سائر القبائل العربية ولو من غير الأواسط.

وهي القبائل التي أشار إليها السيوطي فيما نقله عن الفارابي: «...والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم: قيس وتميم وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم."

**د) ـ قاعدة الاطراد والقياس**

ثم ينتقل النص إلى قاعدة الاطراد والشذوذ، فيفرق بين المطرد وهو (ما كثر سماعه واستعماله من كلام العرب بحيث يصح وضع قاعدة عامة له، ويتميز بكونه الأساس الذي يُبنى عليه القياس، أي أنه الأصل الذي نَقيس عليه الكلام الجديد.) فهذا يحتج به، والشاذ وهو (ما خالف القاعدة العامة وانفرد عن نظائره، سواء كان ذلك لقلة وروده أو لمخالفته للأصول المقررة. والشاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه، بمعنى أنه يُقبل كما ورد ولكنه لا يُتخذ نموذجاً لصياغة جمل جديدة، والاطراد والشذوذ أربعة أضرب (أنواع):

- مطرد في القياس والاستعمال معاً: هو قمة الفصاحة والأصل المعتمد في الاحتجاج بالإجماع، مثل رفع الفاعل ونصب المفعول به (قامَ زيدٌ).
- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال: ما وافق القواعد العقلية للنحو (القياس) لكن العرب لم تستخدمه بكثرة أو تركته، مثل الفعل الماضي من (يذر) و (يدع)، فالقياس يقتضي وجودهما لكن العرب استغنت عنهما بـ (ترك). وما سُمع من شواهد له، فهي من الشاذّ نحو قراءة قوله تعالى (ما وَدَعكَ رَبكَ وَما قلى)

- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس: ما كثر استخدامه على ألسنة العرب رغم مخالفته للقاعدة النحوية، مثل قوله "استحوذ" والقياس الإعلال: استحاذ، وهذا النوع يُحفظ ويُستعمل ولا يُقاس عليه.
- شاذ في القياس والاستعمال معاً :وهو ما خالف القاعدة وقلّ وروده، مثل قولهم "ثوب مَصوون" (والقياس والسمع الغالب: مَصون)، وهذا النوع هو الأضعف ويُرفض في بناء القواع

**هـ) ـ هرمية المصادر(ترتيب الحجية)**

ينتقل النص لبيان مصادر الاحتجاج مرتبا إياها بدأ بالقرآنُ الكريمُ الذي يأتي في القمة، يليه كلامُ العربِ منظومِهِ ومنثورِهِ

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي

| معيار الاحتجاج | المقبول (يُحتج به) | المرفوض (لا يُحتج به) | السبب الأصولي |
|---|---|---|---|
| المعيار الزمني | العصر الجاهلي، الإسلامي، والأموي. | العصر العباسي المتأخر (المولدون). | خوفاً من "فساد السليقة" وتأثير العجمة. |
| المعيار المكاني | قبائل قلب الجزيرة (تميم، قيس، أسد). | قبائل الأطراف (لخم، جذام، غسان). | مخالطة الأعاجم (الروم والفرس). |
| المعيار النوعي | القرآن الكريم، كلام العرب الموثوق. | الحديث النبوي (عند بعض الأصوليين). | لاحتمال "الرواية بالمعنى" وتغيير اللفظ. |
| المعيار القياسي | المطرد: ما وافق القاعدة والقياس. | الشاذ ما خالف القاعدة ولو صح سماعه. | لضبط اللغة ومنع تشتت القواعد بالنوادر |

<u>ملاحظة</u>: بالنسبة للاحتجاج بالحديث النبوي الشريف نجد العلماء قد اختلفوا في ذلك، فمنهم من جوز الاحتجاج به ومنهم من رفض، ولكل فريق أسبابه

أسباب عدم جواز الاحتجاج بالحديث النبوي:

- رواية الكثير من الأحاديث بالمعنى وليس باللفظ النبوي الدقيق، مما يفتح باباً لدخول أخطاء الرواة أو لغتهم المتأخرة.

- الأعاجم في الرواية: دخول الأعاجم في أسانيد الحديث، مما قد يُدخل "اللحن" (الخطأ اللغوي) في المتون.

أسباب تجويز الاحتجاج بالحديث النبوي

- الفصاحة النبوية :الرسول هو أفصح العرب، ومن المستبعد أن يلحن في قوله.
- أن رواية الحديث بالمعنى ليست مانعا من جواز الاستشهاد، فحتى وإن كان الأصل في رواية الحديث باللفظ لا بالمعنى، نجد أن ما رُوي من أحاديث بالمعنى قليل لا يقاس مع ما روي باللفظ.
- الضبط والتدوين :أن المحدثين اعتنوا بضبط الألفاظ كما اعتنوا بضبط المتون، والشك في لفظ الحديث قد يؤدي للشك في الأحكام الشرعية.